

# البيان الختامي للقاء الوزاري السابع لحوار أبوظبي

11-10 فبراير 2024

نحن وزراء ورؤساء وفود وزارات الموارد البشرية والعمل والتنمية الاجتماعية ورعاية العمال المغتربين بالخارج بالدول الأعضاء في حوار أبوظبي، تحديداً، مملكة البحرين، جمهورية بنغلاديش الشعبية، جمهورية الهند، جمهورية اندونيسيا، دولة الكويت، دولة قطر، ماليزيا، جمهورية النيبال، سلطنة عُمان، جمهورية باكستان الإسلامية، جمهورية الفلبين، المملكة العربية السعودية، جمهورية سريلانكا الشعبية الديمقراطية، مملكة تايلاند، دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية فيتنام الاشتراكية، المشاركين في اللقاء الوزاري التشاوري السابع لحوار أبوظبي، المنعقد في دبي يومي 10 و11 فبراير 2024؛ لتأكيد التزامنا الجماعي بتعزيز حوكمة انتقال العمالة بهدف تعظيم الأثر الإيجابي للانتقال المؤقت للعمالة ضمن ممر آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

- **نرحب بالتقرير النهائي المقدم إلى الوزراء عن رئاسة جمهورية باكستان** الذي عرض على لقائنا الوزاري السابع والذي يشير إلى النجاحات الكبيرة التي حققها حوار أبوظبي، وتحديدًا إعادة تشكيل اللجنة الاستشارية لدعم الرئاسة والأجندة البحثية للحوار، وذلك بعضوية باكستان بصفتها رئيس الدورة الحالية؛ سريلانكا والإمارات بصفتهم أعضاء في الترويكا؛ والسعودية والفلبين، والتي كان لها دوراً محورياً في دراسة وصقل جدول الأعمال المواضيعي لحوار أبوظبي، مسترشدة بالأولويات السياسية التي أكد عليها معالي الوزراء خلال اللقاء الوزاري التشاوري السادس الذي عقد في عام 2021.
- **نشيد بالمشاركة الفعالة والمساهمة الايجابية لباكستان كرئيس لحوار أبوظبي** وتمثيلها للحوار في المنتديات الدولية ومن أبرزها المنتدى الدولي لمراجعة مدى الالتزام بتحقيق أهداف "الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظّمة وقانونية"، وتنظيم فعالية جانبية خلال المنتدى تم خلالها تبادل المعرفة بشأن أهمية تعزيز دور الآليات التشاورية الإقليمية (RCPs) ومن ضمنها حوار أبوظبي في تحقيق الهدف (23) من الاتفاق.

- **نسجل تقديرنا للمشاركة البناءة لرئاسة الحوار في أعمال " الاجتماع العاشر لرؤساء وممثلي الأمانات الدائمة للآليات التشاورية الإقليمية على مستوى العالم " والذي نظمته المنظمة الدولية للهجرة (IOM) المعنية بالتنسيق ما بين الآليات التشاورية الإقليمية حول الهجرة، وانسجاماً مع مبادئ التعاون ما بين الآليات التشاورية الإقليمية المعنية بالهجرة، وترسيخاً لدورها في المناقشات الدولية بشأن مسائل الانتقال لغرض العمل، والذي استعرضت باكستان خلاله الرؤى المختلفة للدول الأعضاء في حوار أبوظبي والتي تشمل انتقال العمالة وشركات المهارات وقضايا التغير المناخي وآثارها على الانتقال لغرض العمل بما يتوافق مع الحوارات الدولية، كما أبرزت أوجه الارتباط بين الجهود الإقليمية والدولية لحوكمة الهجرة بما فيها الهجرة المؤقتة لغرض العمل.**
- **وإذ نقدّر مكانة لحوار أبوظبي على المستويين الإقليمي والدولي.**
- **نؤكد على الإنجازات الملموسة التي تم تحقيقها من خلال جهودنا المشتركة وتعاوننا في النهوض بحوكمة هجرة القوى العاملة وتعظيم نتائجها التنموية في ممر الهجرة المؤقتة بغرض العمل بين آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز رفاهية الموارد البشرية، كما نؤكد على أن تنفيذ المبادرات المعتمدة بشكل مشترك يظل طوعياً ورهنأً بالقرارات السيادية للدول الأعضاء.**
- **نعرب عن امتناننا لحكومة دولة الإمارات على التنظيم الاستثنائي للقاء الوزاري التشاوري السابع.**
- **نعرب عن خالص امتناننا للباحثين الكرام والمنظمات الدولية، تحديداً البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومجلس الصحة الخليجي، الذين تعاونوا معنا في تطوير وتنفيذ الأجندة البحثية لحوار أبوظبي خلال دورة 2021-2023، والذين أثّرت مساهماتهم الحوار ووالنتائج التي توصل إليها اللقاء الوزاري السابع. لقد كان لتفانيهم وخبرتهم وجهودهم الحثيثة في إعداد الأوراق البحثية وتبادل المعرفة دوراً أساسياً في تعزيز جهودنا لمعالجة القضايا المطروحة على جدول الأعمال، مما أدى بلا شك إلى إثراء مشاوراتنا.**

- **تتقدم بخالص التهئة لسلطنة عُمان على توليها رئاسة حوار أبوظبي، ونؤكد على ثقتنا في أن قيادتهم ستدعم الحوار بالخبرة والمعرفة والرؤية السديدة، كما نثق في أن قدرتهم على التوجيه الفعال لجهودنا المتعددة الأطراف لتحقيق أهدافنا المشتركة.**

في ضوء المناقشة الموضوعية خلال اليومين الماضيين، نعتمد المبادئ التوجيهية التالية لجدول الأعمال المواضيعي لدورة السنتين القادمة، ونحث كلاً من الرئيس القادم، سلطنة عُمان والأمانة الدائمة على النظر فيما يلي:

### **حول العلاقة بين التغير المناخي وانتقال العمالة في ممر آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي**

إدراكاً منا بالآثار الجوهرية والمستمرة للتغير المناخي وأثره المحتمل على انتقال القوى العاملة في ممر الهجرة المؤقتة بين آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي:

- نؤكد على ضرورة تنفيذ حوار أبوظبي لمشاريع بحثية لدراسة العلاقة بين مخاطر الإجهاد المناخي والبيئي على انتقال العمالة بين الدول الأعضاء في حوار أبوظبي، وتحليل الآثار والتحديات والفرص، ودراسة تأثيرات التحويلات المالية وغير المالية، وتحديدًا اكتساب وتنقل المعرفة والمهارات في تعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ خاصة بين الفئات الضعيفة اقتصادياً والأسر ذات الدخل المحدود، علاوة على دراسة إمكانات مساهمة هذه التحويلات في تنويع الاقتصادات المحلية، وتعزيز قدرتها على الصمود أمام التدهور البيئي.

### **حول تنقل العمالة والمهارات اللازمة للانتقال العادل إلى الاقتصاد الأخضر**

بالنظر إلى التحركات السريعة للاقتصاد العالمي نحو مستقبل منخفض لانبعاثات الكربون، فمن الأهمية التأكيد من أن هذا التحول ليس مستداماً بيئياً فحسب، بل أيضاً منصفاً وشاملاً. ويتعين على الحكومات أن تعطي الأولوية لخلق فرص عادلة، وتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية تتسم بالإيجابية، تضمن أن التحول نحو الاستدامة البيئية يسير بشكل عادل. تشير التقارير إلى أنه من المتوقع أن تساهم اقتصادات الدول الأعضاء في حوار أبوظبي في خلق الملايين من فرص "الوظائف الخضراء" خلال السنوات القادمة. وبالتالي فإن معالجة النقص في المهارات الخضراء من خلال أنظمة انتقال العمالة وأسواق العمل المصممة جيداً هو أمر

ضروري لتلبية الطلب المتوقع على العمالة وتحقيق الأهداف الخاصة بصافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050. وعلى العكس من ذلك، فإن عدم الاهتمام بتوفير التدريب الكافي على المهارات الخضراء يمكن أن يؤدي إلى فقدان الوظائف وصدمة اجتماعية، مما يؤكد أهمية سياسات الحماية الاجتماعية الفعالة ومبادرات التوظيف المستدامة لتسهيل الانتقال العادل والمرن.

- نطلب من الأمانة تنفيذ برنامج مواضيعي شامل لتحليل العلاقة بين السياسات الحالية لأسواق العمل وقدرة العمالة على الانتقال العادل بين مختلف القطاعات والمهن الاقتصادية. وتحديد القطاعات التي ستشهد ارتفاعاً في الطلب على الوظائف الخضراء ضمن الدول الأعضاء بحوار أبوظبي، والوقوف على المبادرات التي يمكن للدول الأعضاء في الحوار تطويرها والتعاون في تنفيذها سواء بصورة فردية أو ثنائية أو إقليمية بهدف تحسين مهارات القوى العاملة وإعادة التدريب على المهارات الجديدة لتلبية الطلب، وتحديد الخطوط العريضة لسياسات الحماية الاجتماعية اللازمة لتيسير الانتقال العادل.

### **فهم وإدارة العمال الوافدين في الاقتصاد التشاركي والعمل الحر (Gig and Shared Economy) بالدول الأعضاء في حوار أبوظبي، والوقوف على الفرص والتحديات القانونية والاجتماعية والمهنية ذات العلاقة**

انطلاقاً من انتشار الاقتصاد التشاركي والعمل الحر (Gig and Shared Economy) والذي يقدم فرصاً جديدة ويفرض تحديات متعددة وتأثيرات تحوُّلية على أسواق العمل في الدول الأعضاء في حوار أبوظبي:

- لذا، نكلف الأمانة العامة بتنفيذ مشروع بحثي لدراسة التعقيدات وأهم السمات المميزة للتشغيل في الاقتصاد التشاركي والعمل الحر، مع التركيز على الامتثال للتشريعات، تغطية المزايا الوظيفية، فرص التقدم المهني والتوجيه، وفرص التدريب، مع مراعاة أبعاد التوازن بين الجنسين.

### **مراعاة دور المهارات والتنوع لتعزيز الإنتاجية في الدول الأعضاء في حوار أبوظبي**

نؤكد على أهمية تعزيز إنتاجية العمل وإسهامها المباشر في النمو الاقتصادي الشامل، حيث يعد تحسين إنتاجية العمل جزءاً من نجاح جهود التنوع سواء من حيث تنوع العمالة أو التنوع

الاقتصادي من خلال دعمه للقطاعات غير النفطية. كما يتسق هدف زيادة إنتاجية العمل مع أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستخدام الفعال للموارد وتقليل التأثير البيئي، ويضمن النهج المستدام للإنتاجية تحقيق الجدوى الاقتصادية على المدى الطويل، كما سيحفز الاستثمار في تنمية المهارات والتعليم التي تَعْتَبِر القوى العاملة التي تمتلك المعرفة والمهارة عنصراً أساسياً لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى في مختلف القطاعات.

- ونوصي الأمانة بالإشراف على إعداد ورقة بحثية حول "الوقوف على المهارات المتاحة في الإقليم وأثرها على إنتاجية العمالة والنمو الاقتصادي" آخذين بعين الاعتبار المهارات المتاحة على أرض الواقع وتلك التي نحتاج إلى تضمينها وأخيراً المهارات التي سنحتاج إلى رفد سوق العمل بها من أجل تحسين الإنتاجية ودعم جهود التنوُّع الاقتصادي.

### **حول النتائج الرئيسية لجدول الأعمال المواضيعي 2021-2023 لحوار أبوظبي**

- بناء على المخرجات الواعدة للأجندة البحثية الأخيرة لحوار أبوظبي، وفي إطار تحويلها لنتائج ملموسة نكلف الأمانة العامة باستطلاع مدى اهتمام الدول الأعضاء في الحوار بالبداية في تطوير وتأسيس شراكات تجريبية للمهارات. ويمكن استهداف تأسيسها في القطاع الصحي أو القطاعات الاقتصادية الأخرى حسب تفضيلات الدول الأعضاء، وذلك بهدف تعزيز انتقال المهارات وتلبية احتياجات القوى العاملة. علاوة على ذلك، نطلب من الأمانة تقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذه المساعي في اللقاء الوزاري التشاوري المقبل.

### **فيما يتعلق بالتعديلات على قواعد تداول الرئاسة لحوار أبوظبي:**

- نكلف الأمانة بالتعاون مع الرئيس القادم، بتشكيل فريق عمل لإجراء مناقشات رسمية حول السيناريوهات المحتملة المتعلقة بترتيبات الرئاسة، وتقديم تقرير ضمن اللقاء الوزاري المقبل.